خاتمة الدراسة

نتائج الدراسة وتوصياتها

أولاً: نتائج الدراسة النظرية

تبين لنا من خلال دراستنا في الفصل الأول بضرورة تطبيق حوكمة الشركات وأهميتها لما لها دور في تطور أداء الشركات ونموها وتضمن تحقيق أهدافها المرجوة والمخطط لها، كما تبين أيضاً عند دراسة الفصل الثاني لمفهوم الأسواق المالية بأهمية وجودها إذ تعتبر أداة تمويلية لكثير من البلدان مع توفر عدد من الشروط لقيامها منها عدد المؤسسات المالية، والأجهزة المصرفية، كما أن وجود الاستقرار السياسي للبلد يساعد في نموها، كما أن سوق فلسطين يحكمه مجموعة من القواعد والإرشادات والتي تصدرها الهيئة بصفتها المراقب، كما أن للحوكمة أثر في رفع كفاءة الأسواق لأنها بمثابة أداة رقابية على البيانات الحقيقية والأساسية للجميع على حد سواء، وهي جزء من الإطار القانوني والرقابي للسوق، كما أن في الفصل الثالث ناقشنا الإطار العملي للدراسة ومنهجية البحث المتبعة، استخدمنا حزمة من البرامج الإحصائية للقياس وتبين لنا من خلال النتائج أن الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة وإمكانية اعتماد نتائجها لتحقيق الأهداف الخاصة بالدراسة، كما قمنا في نهاية البحث باختبار الفرضيات التي وضعت في مقدمة الدراسة والتساؤل الذي جرى حول إمكانية تطبيق نظام الحوكمة على الشركات الفلسطينية المدرجة، وجدنا أن تلك الشركات تمتلك المقومات الأساسية لتطبيق نظام الحوكمة وإمكانية تطبيقها، كما يتبين لنا من خلال نتائج الدراسة للإطار العملي.

ثانيـاً: نتائج الدراسة الميدانية

بناءً على الدراسة الميدانية التي أجريناها واختبار فرضيات دراسة واقع تطبيق حوكمة الشركات على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، فقد استخلصنا النتائج التالية:

1) أكد معظم أفراد عينة الدراسة أنه يوجد إمكانية لتطبيق نظام حوكمة الشركات على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، كما أنها تمتلك المقومات الأساسية لتطبيق مبادئ النظام وذلك من وجهة نظر أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ولكن بنسب متفاوتة ومختلفة وفيما يلي تفصيل لنتائج محاور الاستبانة الفرعية المنبثقة عنها:

- بلغت نسبة المتوسط الحسابي لوجود الأساس القانوني والتنظيمي لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (**82.12%**)، وقد لوحظ أن أفراد عينة الدراسة أدلوا بمعلوماتهم أنه عند تطبيق نظام الحوكمة في الشركات المساهمة العامة والمدرجة في السوق المالي الفلسطيني تكون فعالة ومتوافقة مع أحكام القوانين والتشريعات المطبقة والتي تحدد المسئوليات والصلاحيات على مستوى هيكل الشركات.
- بلغت نسبة توفر الحماية الكافية لحقوق المساهمين والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية (**83.11%**)، وهي نسبة جيدة بمقارنتها بالنسبة للمحور السابق لها، حيث تعمل الشركات المدرجة بالسوق الفلسطيني على حفظ حقوق مساهميها، وتزويدهم بالمعلومات الكافية والخاصة باستثماراتهم وفي وقتها المناسب.
- أظهرت الدراسة أن نسبة وجود المعاملة المتساوية لكافة المساهمين بما فيهم الأقلية والأجانب (**79.18%**)، مما يدل على وجود سواسية بين حملة الأسهم دون تمييز فئة على أخرى.
- تبين الدراسة أن معظم أفراد العينة في الشركات المدرجة في السوق المالي أكدوا على وجود الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون بنسبة (**83.55%**)، وهي نسبة جيدة لوجود احترام لحقوق أصحاب المصالح وتعويضهم في حالة انتهاك حقوقهم، وأعطتهم حق الدفاع عن حقوقهم والمطالبة بالتعويض.
- بلغت نسبة القيام بالإفصاح السليم والصحيح وفي الوقت المناسب في الشركات المدرجة بالبورصة (**85.57%**) وهي نسبة جيدة فيما يخص الشركات وكيفية إفصاحها عن كل ما يتعلق

بمعلومات عن الشركة لأصحاب المصالح والمستثمرين بطريقة عادلة وموضوعية وإفصاحها في وقتها المناسب والسرعة المناسبة.

- كما لوحظ من خلال الدراسة أن نسبة الشركات المدرجة والتي يوجد فيها التوجيه والإرشاد الاستراتيجي ومحاسبة مسئوليها (**87.85%**)، حيث أدلت عينة الدراسة أنه يقع على عاتق مجلس الإدارة مسئوليات وواجبات قانونية وكيفية اختيار أعضائه ودوره في عملية الإشراف والرقابة على الإدارة التنفيذية، فلا بد من وجود التوجيه والإرشاد للشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسئوليتها.
- كما لوحظ من خلال تحليل فرضيات الدراسة أنه توجد علاقة وثيقة بين توفر المقومات الأساسية لمبادئ حوكمة الشركات والتي تساعد في تطبيق نظام الحوكمة ودورها في إمكانية تطبيق الحوكمة وتطويرها، وهي عبارة عن المبادئ الأساسية للحوكمة.

2) أكد معظم أفراد عينة الدراسة بوجود العلاقة الطردية بين المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات وهي المتغيرات المستقلة ودورها في إمكانية تطبيق الحوكمة على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وبناء عليه يتم قبول جميع الفرضيات.

3) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (**0.05**) بين الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حول إمكانية تطبيقها لنظام الحوكمة تُعزى إلى مدة مزاولة الشركة لتعاملها في سوق فلسطين.

4) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (**0.05**) بين الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حول إمكانية تطبيقها لنظام الحوكمة تُعزى إلى القطاع التي تنتمي إليه الشركة المدرجة.

5) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (**0.05**) بين الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حول إمكانية تطبيقها لنظام الحوكمة تُعزى إلى الشكل القانوني للشركة المدرجة.

6) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (**0.05**) بين الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حول إمكانية تطبيقها لنظام الحوكمة تُعزى إلى الغرض من التعامل في سوق فلسطين للأوراق المالية.

من خلال تحليل الدراسة والدراسات التي سبقتها تبين لنا بوجود آثار ايجابية بتحسين جودة الحوكمة لدى الشركات المدرجة وكما أن نسبة التطبيق ارتفعت خلال السنوات الماضية الأخيرة وأدلوا أفراد العينة باهتمامهم بموضوع الحوكمة والعوائد التي تعود عليهم جراء تطبيقها، كما أن المقومات الأساسية لتطبيقها متوفرة بنسب عالية.

ثالثـاً: التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل اليها نوصي بما يلي:

- أن تضع كل شركة مدونة لحوكمة الشركات ويطلع عليها جميع المتعاملين بالبورصة، والعمل على تسمية لجنة الحوكمة في الشركة لتقديم المشورة والبت في القضايا المتعلقة.
- لا بد من إيجاد الآلية لمراقبة تنفيذ القواعد في الشركات المعنية، والتقييم الدوري لمستوى تطبيق النظام للشركة والتطوير المستمر للمدونة والعمل بموجبها، والعمل على انتقاء المديرين وفق معايير أخلاقية إلى جانب معايير الكفاءة.
- اعتبار المعايير الأخلاقية ذات قيمة موازية للمعايير المادية، والالتزام بتلك المعايير في جميع تعاملاتهم.
- الانفتاح على الحياة الاجتماعية وتنمية الوعي بقضايا المجتمع.
- إحداث تغييرات إدارية وإصلاحات داخلية بالشركات على النحو الذي يحد من الفساد والرشوة وتتمثل التغييرات في: تخفيف الإجراءات البيروقراطية وجعلها واضحة وسهلة وتعزيز اللامركزية، إعادة سياسة التدوير الوظيفي كلما كان ممكناً خاصة في الأماكن والتي ممكن أن ينتشر بها فساد ورشاوى، إنشاء وحدات رقابية في الشركات لتفعيل آليات المساءلة الداخلية والتي أثبتت فعاليتها في كثير من الدول بأن تقوم هذه الوحدات بالاتصال المباشر بالقيادات المسئولة والإبلاغ عن أي تصرف للانحراف، تدعيم مواثيق وأخلاقيات المهنة والوظيفة العامة وإعادة تقييم الإجراءات التأديبية المعمول بها وتوقيع العقوبات على المخالفين.
- العمل وفق أولويات المصلحة العامة ومن ثم مصلحة الشركة ومن ثم المصلحة الشخصية.
- عدم إطاعة الأوامر عند تعارضها مع القانون أو المدونة العامة لحوكمة الشركات.
- كما أن على المساهمين والمعنيين بالأمر مطالبة الشركات بوضع مدونات الحوكمة والالتزام بها، ومطالبتهم بمبدأ الشفافية واطلاعهم على المخاطر والأضرار الناجمة عن خدماتها.

- المشاركة في عقد الندوات والمؤتمرات حول موضوع حوكمة الشركات ودراسة مفاهيمها الجديدة والتطورات التي تطرأ عليها وتطبيقها على كافة الشركات الفلسطينية والمدرجة بالبورصة ومناقشتها مع الأطراف المعنية بالموضوع.
- ينبغي تدعيم تطبيق آليات حوكمة الشركات لتفعيل ممارستها الجديدة من قبل إدارة الشركات وبالاتساق مع المعايير والقواعد العالمية و العمل على إيجاد آلية لإلزام الشركات المساهمة العامة على الإدراج وفقاً لمتطلبات القوانين والأنظمة والتعليمات مع الأخذ بالاعتبار أوضاع الشركات واستيفائها لشروط الإدراج مما يعود بالنفع على شركاتهم من جراء التطبيق.
- ضرورة الفصل بين الملكية والإدارة العامة.
- المساعدة على رفع درجة الثقة وتحقيق مزيد من الاستقرار المالي، وذلك بتمكين الشركات من الحصول على التمويل من جانب أكبر عدد من المستثمرين المحليين وإلزامهم الإدراج بالبورصة، وذلك من خلال إقناع الشركات العائلية وكبيرة الحجم بالتحول إلى شركات مساهمة عامة بغرض تفعيل وتحفيز الإدراج في السوق عن طريق طرح الحوافز لإقناعهم بالتحول.
- الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والعمل على التوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المعنية بالشركة والشفافية في عرض المعلومات.
- كما نوصي بأن على الهيئة العامة توسيع نطاق تطبيقها للحوكمة لتشمل الشركات غير المدرجة والعائلية وضرورة تفعيل مفهومها من خلال تكثيف برامج التوعية حول أهمية الحوكمة ودورها وكيفية إلزام دول العالم بتطبيقها وخصوصاً بعد الانهيارات العالمية.
- كما أنه من المفيد جداً ن تكون هناك مدونات سلوك خاصة بكافة الشركات حيث تعود بالنفع على القطاع الخاص والشركات المساهمة الخاصة، ويشكل حافزاً مهماً للرقي بأداء الشركات الفلسطينية.

آمل أن تكون المحاولة في هذه الدراسة قد حققت الأهداف المرجوة منها وأن يستفيد منها الباحثون والشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، مع الاطلاع على النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الباحثة والمقترحات المقدمة